محضر اجتماعات الجمعية العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في دورتها الثالثة عشرة

المنعقدة بالدوحة (دولة قطر)

١٥ ـ ١٧ ربيع الاول ١٤٤١ هـ

الموافق

١٢ إلى ١٤ /١١/٢٠١٩

محضر اجتماعات الجمعية العامة للمنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
في دورتها الثالثة عشرة
المنعقـدة بالدوحة (دولة قطر)
١٥ ـ ١٧ ربيع الاول ١٤٤١ هـ
الموافق
١٢ إلى ١٤ /١١/٢٠١٩

عـــقدت الجمعيـــة العامـــة للمنظمـــة العربيـــة للأجهـــزة العليـــا للرقابـــة الماليـــة والمحاســـبة دورتهـــا العاديـــة الثالثـــة عشـــر بدولـــة قطـــر خـــلال الفتـــرة مـــن ١٢ إلى ١٤ /١١/٢٠١٩ برعايـة معـالي الشـيخ / عبـد اللّه بـن ناصـر بـن خليفـة آل ثـاني. رئـيس مجلـس الوزراء وزير الداخلية لدولة قطر.

وحضر اجتماعات هذه الدورة رؤساء وممثلو الأجهزة التـــالية:

- ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشميـــة
- دائـــــــــــرة المحاسبات بالجمهورية التونسية
- ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين
- مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية
- ديوان المراقبة العامة بجمهورية الصومال الفدرالية
- ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق
- جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان
- ديوان المحاسبة بدولة الكويت
- ديوان المحاسبة بدولة قطر
- الجهاز العالي للرقابة المالية بجمهورية جيبوتي
- ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية

- ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين
- ديوان المحاسبة الليبي
- المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية

وتغيب عن هذه الدورة:

- ديوان المحاسبة بدولة الامارات العربية المتحدة
- ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان
- الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية
- الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية
- جهاز الرقابة بجمهورية جزر القمر
- محكمة الحسابات بالجمهورية الاسلامية الموريتانية

كما حضر هذه الدورة كمراقبين:

- ممثل عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
- ممثل عن الأمين العام لمنظمة الانتوساي
- ممثلين عن مبادرة تنمية الانتوساي
- ممثلين عن منظمة الافروساي الناطقة بالانجليزية
- ممثلين عن منظمة الاسوساي.
- ممثل عن البنك الدولي
- مندوبي مجلة الانتوساي
- ممثل عن اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب
- ممثل عن وكالة التعاون الالمانية

وتولت الأمانة العامة للمنظمة مهمة أمانة السر بالتعاون مع ديوان المحاسبة بدولة قطر.

وقد انتظم حفل الافتتاح يوم ٢٠١٩/١١/١٢ بحضور معالي الشيخ / عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني. رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية لدولة قطر. واستهل هذا

الحفل بكلمة سعادة الشيخ/ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر والنائب الثاني لرئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، حيث تقدم بالشكر لمعالي الشيخ / عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني . على رعايته الكريمة للدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للمنظمة ورحب بالضيوف الكرام في بلدهم الثاني دولة قطر وتمنى لهم إقامة طيبة، مشيرا إلى أن انعقاد الجمعية العامة للمنظمة يعدّ تتويجا لمسيرة نشاطها خلال الثلاث سنوات الماضية ومناسبة للوقوف على ما تحقق من إنجازات لفائدة الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء ضمن المجالات المتصلة ببناء قدراتها وفرصة كذلك من أجل اعتماد التوجهات والبرامج المستقبلية التي من شأنها أن ترتقي بأداء المنظمة وترفع من قيمة الخدمات التي تقدمها لفائدتهم.

كما عبّر عن ارتياحه للمكانة التي أصبحت عليها المنظمة والتي ترسخت بفضل الجهود المبذولة من أجل تطوير مهنيتها وهو ما يبرز من خلال البرامج المقدمة والتي أصبحت أكثر اتساقا مع الحاجيات الفعلية للتطوير والإصلاح وأكثر استجابة للقضايا الناشئة والتحديات المطروحة التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة.

وأشار سعادته إلى أن الاهتمام الدولي المتزايد بأهمية الأدوار التي تؤديها الأجهزة العليا للرقابة ضمن المجالات ذات العلاقة بتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة وحماية المال العام وإرساء الثقة في المؤسسات العامة وسيادة القانون وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ينبع من المكانة المحورية التي تحظى بها هذه الأجهزة ضمن النسيج المؤسسي للدول ويضع في المقابل مسؤوليات كبيرة على عاتقها من أجل تلبية توقعات الأطراف ذات العلاقة. ومن هذا المنطلق أكد سعادته أن المسؤولية تقتضي أن تعتمد الأجهزة الرقابية المشاريع والمبادرات التطويرية الهادفة إلى إرساء الإصلاح المؤسسي والتنظيمي والمهني الشامل وفقا لمتطلبات المعايير المهنية والممارسات الجيدة السائدة دوليا.

كما أعلن عن عزم ديوان المحاسبة بدولة قطر، خلال اضطلاعه برئاسة المنظمة العربية، اعتماد المشاريع والمبادرات التطويرية التي تسهم في تدعيم المكاسب المحققة وترتقي بأداء المنظمة، معربا عن يقينه بدعم ومساندة رؤساء الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء والتفافهم حول منظمتهم.

واختتم سعادته كلمته بتجديد الترحيب بالوفود المشاركة في دولة قطر، متمنيا لهم طيب الإقامة ولاجتماعات الجمعية العامة النجاح بما يساهم في توثيق أواصر الأخوة والصداقة بين الدول العربية. كما تمنى للندوة التي تنظم في إطار الجمعية العامة كل النجاح وأن تساهم في تعزيز تبادل المعارف والخبرات بين الأجهزة الرقابية العربية.

وأحيلت الكلمة إثر ذلك إلى الفاضلة الدكتورة / آلاء حاتم كاظم، ممثل معالي رئيس ديوان الرقابة المالية الإتحادي وكالة بجمهورية العراق ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، حيث تقدمت بالشكر الجزيل إلى دولة قطر، أميرا وحكومة وشعبا وإلى ديوان المحاسبة بدولة قطر في شخص سعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني وأبرزت دور المجلس التنفيذي للمنظمة في إيجاد الآليات الكفيلة بتطوير أداء المنظمة العربية وانعكاس ذلك على الأجهزة العربية الأعضاء. كما عبرت عن أملها في أن يكون ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق قد وفق في رئاسة المنظمة منذ الدورة الثانية عشرة للجمعية العامّة، معبرة عن يقينها بأن ديوان المحاسبة بدولة قطر سيستكمل مسيرة المنظمة بكل جهد بما يساهم في تحقيق مزيد الإنجازات على الصعيدين العربي والدولي.
وتقدمت بالشكر الجزيل إلى الأجهزة العربية وللأمانة العامة للمنظمة على دعمها لرئاسة المجلس التنفيذي. واختتمت كلمتها بتجديد الشكر إلى دولة قطر وإلى ديوان المحاسبة على الجهود التي بذلت لإعداد وتنظيم الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة.

ثم أحيلت الكلمة إلى معالي الأستاذ / نجيب القطاري، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمنظمة، حيث عبر في مستهلها عن سعادته بالمشاركة في هذه الدورة ورفع باسمه وباسم زملائه رؤساء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة العربية آيات التقدير والامتنان إلى صاحب السمو الشيخ / تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، على ما أولاه من اهتمام ورعاية سامية لاجتماع الجمعية العامة. كما تقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى معالي الشيخ / عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بدولة قطر على تفضله

برعاية وحضور حفل افتتاح الجمعية العامة وهو ما يدل على الاهتمام الكبير الذي يوليه لأنشطة المنظمة العربية.

ثم توجه بأخلص التحية وأسمى آيات التقدير والاحترام إلى ديوان المحاسبة بدولة قطر في شخص سعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، منوها بالجهود الكبيرة التي بذلت من أجل الإعداد والتنظيم لهذا الحدث الهام وبما حظيت به الوفود المشاركة من كرم الضيافة وحسن الاستقبال. ورحب أيضا بالسيدات والسادة الضيوف الأفاضل، وممثلي المنظمات العربية والإقليمية والدولية، شاكرا لهم جميعا الحضور للمشاركة في أعمال الجمعية العامة.

بعد ذلك، تطرق إلى أهمية الجمعية العامة وما تنطوي عليه من مضامين ومعاني سامية بالغة الدّلالة، تجسد الأهداف والغايات النبيلة التي قامت عليها المنظمة العربية والمتمثلة في توثيق الروابط ودعم الصلات وتقوية التعاون وتشجيع تبادل وجهات النظر والأفكار والخبرات بين جميع الأجهزة العربية ، مشيرا إلى أن انعقاد الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة يمثل فرصة متجددة لاستعراض أنشطة المنظمة خلال السنوات الثلاث الأخيرة وتقييمها من مختلف الجوانب واستشراف المستقبل بما يساهم في تطوير قدرات ووسائل عمل المنظمة ويستجيب لتطلعات الأجهزة العربية ويدعم أداءها في مختلف المجالات المتعلقة بالعمل الرقابي، فضلا عن تدعيم العلاقات وتمتين أواصر الأخوة التي تجمعها. وعبر عن شعوره بالفخر الكبير لما بلغته المنظمة العربية من مستوى مرموق من حيث أدائها في تخطيط وتنفيذ جميع أنشطتها العلمية والتدريبية التي تضمنها برنامج عملها للسنوات ٢٠١٧ ـ ٢٠١٩ ولما بلغته نسبة ومستوى تنفيذ مخططها الاستراتيجي للسنوات ٢٠١٨ ـ ٢٠٢٢ وثمن الجهود الكبيرة التي بذلتها المنظمة من خلال مشاركاتها في إطار التعاون مع المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وكذلك مبادرة تنمية انتوساي والمنظمة الافريقية الناطقة باللغة الانجليزية وتدعيم كل ذلك اتفاقية تعاون مع المنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتجديد الاتفاقية المبرمة مع المنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة.

كما أشار معاليه إلى أن ذلك يحمّل الأجهزة العربية الأعضاء مسؤولية جسيمة من أجل تدعيم المنظمة العربية والارتقاء بأدائها إلى مستويات متميزة من أجل أن تكون منظمة إقليمية نموذجية قادرة على تنفيذ أهدافها الإستراتيجية وتلبية الطموحات المستقبلية وعبر عن أمله الكبير في أن تثمر جلسات الجمعية العامة عن أفكار واقتراحات بناءة تساهم في اتخاذ قرارات وإصدار توصيات عملية تساعد على تحقيق أهداف المنظمة وتمكنها من مسايرة التطورات والتحولات السريعة التي يشهدها المجال الرقابي.

ثم نوه بالجهود الكبيرة والمخلصة التي يقوم بها ديوان المحاسبة بدولة قطر في تدعيم نشاطات المنظمة العربية، من خلال استضافته لعديد الاجتماعات واللقاءات العلمية والتدريبية وتقدم بالشكر الجزيل إلى سعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني وكل منتسبي هذا الديوان وتوجه بالشكر الى رئاسة المجلس التنفيذي والنائبين الاول والثاني وبقية الاجهزة الاعضاء. كما جدد أصدق مشاعر الامتنان والعرفان إلى دولة قطر أميرا وحكومة وشعبا وإلى ديوان المحاسبة بدولة قطر.

بعد ذلك تناول الكلمة ممثل الأمانة العامة لمنظمة الانتوساي، حيث تقدم بالشكر الجزيل إلى المنظمة العربية على دعوة الأمانة العامة للانتوساي لحضور اجتماعات الجمعية العامة كمراقب ونقل تحيات الأمين العام للمنظمة التي تعذر عليها الحضور، مبرزا دور المنظمة العربية الذي يعتبر إحدى الركائز الرئيسية لمنظمة الانتوساي من خلال تنظيم ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة المؤتمر الثاني والعشرين لهذه المنظمة وترأسه مجلسها التنفيذي خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ وترأس الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية بكل كفاءة لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية وتعاون الانتوساي مع الجهات المانحة .

كما عبر عن الاهتمام الكبير الذي توليه جميع الأجهزة العربية لأنشطة المنظمة العربية في لجانها وأنشطتها المختلفة التي تتوافق مع مخططها الاستراتيجي وكذلك المخطط الاستراتيجي للانتوساي. وأشار إلى التعاون الوثيق مع رئيس أو نائب الرئيس للجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية للانتوساي في إعداد تقرير أداء هذه المنظمة وتقرير الأداء والمساءلة للفترة ٢٠١٧ ـ ٢٠١٩ الذي يوضح سير العمل في تنفيذ الخطة الاستراتيجية وما أبرزه هذا التقييم من تقدم ملموس نحو تحقيق أهداف

وأولويات المنظمة المذكورة، بالإضافة إلى تجديد وإعادة تصميم الموقع الالكتروني باعتباره أداة الاتصال الأكثر استخداما للانتوساي.

واختتم كلمته بأهمية المواضيع التي يتضمنها جدول أعمال الجمعية العامة وكذلك موضوع الندوة الفنية والتي لها تأثير مهم على عمل الانتوساي بشكل عام، مشيرا إلى أن المنظمة العربية ستستمر في المساهمة بشكل كبير لجعل منظمة الانتوساي منظمة رائدة. وتقدم بالشكر الجزيل إلى ديوان المحاسبة بدولة قطر على حسن الاستقبال وكرم الضيافة وإلى جميع الوفود المشاركة، معربا عن يقينه بأن المداولات ستكون مثمرة وتساهم في تعزيز وتطوير الرقابة الحكومية للأجيال القادمة.

واختتم الحفل بكلمة المدير العام لمبادرة تنمية الانتوساي التي عبر فيها عن الشرف الذي ناله للمشاركة في أعمال الجمعية العامة الثالثة عشرة للمنظمة بدولة قطر وأبرز تركيز التعاون بين المبادرة والمنظمة العربية منذ الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة المنعقدة بتونس سنة ٢٠١٦ على تنفيذ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومكافحة الفساد والمشاركة مع أصحاب المصلحة والتعلّم الالكتروني وأشار إلى ورش العمل والدورتين اللتين نظمتا عبر الانترنت والاجتماعات بالإضافة إلى الأنشطة عبر الانترنت، فضلا عن دعم المنظمة العربية في وضع مخططها الاستراتيجي للسنوات ٢٠١٨ - ٢٠٢٢، وأشار إلى أنه سيتم التركيز في المستقبل على استراتيجية الجهاز الأعلى للرقابة وقياس الأداء وإعداد التقارير وعلى تدقيق أهداف التنمية المستدامة وتخريج مختصين في التعليم الالكتروني للمنظمة العربية وأن المنظمتين قد نجحتا على مرّ السنين في إرساء شراكة فيما يخص تنمية القدرات.

واختتم كلمته بتوجيه الشكر إلى كل من معالي الأمين العام للمنظمة ومساعديه ومعالي رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة على تعاونهم المستمر مع مبادرة تنمية الانتوساي ومعالي رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر على الدعم المالي المقدم إلى المبادرة وعلى التنظيم الدقيق للجمعية العامة، متمنيا أن تثمر المناقشات عن نتائج مهمة للمنظمة العربية.

ثم شرعت الجمعية العامة في مناقشة مختلف البنود واتخذت بشأنها القرارات والتوصيات التالية:

الموضوع الأول: تقرير المجلس التنفيذي عن متابعة نشاط المنظمة والإجراءات التي اتخذها لضمان تنفيذ برنامج العمل الذي اقرته الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة:

بعد أن استعرضت ممثل معالي رئيس المجلس التنفيذي تقرير المجلس عن متابعة نشاط المنظمة والإجراءات التي اتخذها لضمان تنفيذ برنامج العمل الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة، اتخذت الجمعية العامة القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٩/٥٠ ج.ع.١٣**).

الموضوع الثاني: تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن الوضع المالي للمنظمة:

بعد أن استعرضت ممثل معالي رئيس المجلس التنفيذي تقريره عن الوضع المالي للمنظمة، اتخذت الجمعية العامة القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٩/٥١ ج.ع.١٣**).

الموضوع الثالث: إعلان رئيس الجمعية العامة ونائبه الاول:

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من النظام الأساسي للمنظمة، والمتعلقة بتعيين رئيس الجمعية العامة ونائبه الأول، اتخذت الجمعية العامة القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٩/٥٢ ج.ع.١٣**) الذي أعلن بموجبه عن انتقال الرئاسة إلى ديوان المحاسبة بدولة قطر وكذلك تعيين ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق نائبا أول للمجلس. وتقدمت الجمعية العامة إليهما بالتهنئة بمناسبة توليهما منصبيهما الجديدين.

وقد تقدم سعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر، بالشكر الجزيل إلى أصحاب المعالي رؤساء الأجهزة العربية على الثقة التي منحوها لديوان المحاسبة بدولة قطر لترؤس المنظمة العربية، مشيرا إلى أن ديوان المحاسبة بدولة قطر سيبذل كل جهوده لدعم عمل المنظمة والارتقاء بها إلى ما هو أفضل.

كما تناول الكلمة معالي الأستاذ / عادل عبد العزيز الصرعاوي، نائب رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت والنائب الأول السابق لرئيس المجلس التنفيذي للمنظمة، حيث تقدم بالتهنئة إلى ديوان المحاسبة بدولة قطر على ترؤسه المنظمة العربية وشكر ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق على جهوده المخلصة طيلة فترة ترؤس المجلس التنفيذي للمنظمة وعبر عن

اعتزازه بالفترة التي قضاها ديوان المحاسبة بدولة الكويت سواء كرئيس للمجلس خلال السنوات ٢٠١٣ ـ ٢٠١٦ أو كنائب أول لرئيس المجلس خلال الفترة من ٢٠١٦ ـ ٢٠١٩. مشيرا إلى أن ديوان المحاسبة بدولة الكويت سيظل دائما داعما للمنظمة العربية. كما شكر الأمانة العامة للمنظمة على الدور الذي تقوم به لاسيما في المحافل الدولية وكذلك على صعيد المنظمات الدولية والإقليمية. آملا المزيد من تدعيم التعاون معها خلال الفترة المقبلة.

الموضوع الرابع: تحديد مكان الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للمنظمة وتسمية النائب الثاني:

بناء على أحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من النظام الأساسي للمنظمة. وبعد النظر في طلب الترشح المقدم إلى المنظمة من الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية لاستضافة الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة سنة ٢٠٢٢. رحبت الجمعية العامة بهذه الاستضافة وتقدمت بالشكر إلى الديوان العام للمحاسبة على هذه الاستضافة واتخذت القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٩/٥٣ ج.ع.١٣**).

وقد تناول الكلمة معالي المستشار / اياد تيم. رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين. ليشير فيها إلى أن الديوان كانت لديه الرغبة في استضافة الجمعية العامة الرابعة عشرة وتقدم بالشكر والتهنئة إلى الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية على استضافة الجمعية العامة الرابعة عشرة.

الموضوع الخامس: إقرار برنامج العمل للسنوات الثلاث ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢٢

بعد أن اطلعت الجمعية العامة على مشروع برنامج عمل المنظمة للسنوات الثلاث ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢٢ المقدم اليها من المجلس التنفيذي في اجتماعه الثامن والخمسين. اتخذت الجمعية العامة القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٩/٥٤ ج.ع.١٣**).

الموضوع السادس: إقرار البرنامج المالي للمنظمة للسنوات الثلاث ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢٢

ناقشت الجمعية العامة مشروع البرنامج المالي للسنوات ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢٢ المقدم إليها من المجلس التنفيذي في اجتماعه الثامن والخمسين واتخذت القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٩/٥٥ ج.ع.١٣**).

الموضوع السابع: اعتماد النظام الأساسي للمنظمة في صيغته الجديدة

بعد ان استعرضت الجمعية العامة جدول التعديلات التي أدخلت على النظام الأساسي للمنظمة والتي رفعها المجلس في النسخة المقدّمة إليها وكذلك النظام الأساسي في صيغته الجديدة، جرت مناقشات بين أعضاء المجلس التنفيذي وشارك فيها كل من أصحاب المعالي رؤساء الاجهزة ورؤساء الوفود في كل من اليمن والكويت والسعودية وليبيا والبحرين وفلسطين والجزائر وقطر والعراق تضمنت مختلف وجهات النظر حول النسخة المقدمة من المجلس التنفيذي. وعقب هذه المناقشات، تم اللّجوء إلى عملية الاقتراع السري حول الموافقة على مشروع التعديل المقدم إلى الجمعية العامة من عدمه. وقد أسفرت عملية التصويت على موافقة ١٣ جهازا على المشروع المذكور وامتناع جهازين عن ذلك والغاء ورقة اقتراع لعدم وضوح الإجابة التي تضمنتها.
وبناء على ذلك، اتخذت القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٩/٥٦ ج.ع.١٣**).

وفي بداية الجلسة المسائية للاجتماع، وقبل مواصلة مناقشة بقية بنود جدول الأعمال، تم تنظيم حفل توقيع تجديد الاتفاقية بين المنظمة العربية ومنظمة الأفروساي الناطقة بالإنجليزية، حيث وقعها من جانب المنظمة معالي الأمين العام ومن جانب منظمة الافروساي المدير التنفيذي لهذه المنظمة.

الموضوع الثامن: اعتماد التقرير حول تقدم تنفيذ المخطط الإستراتيجي ٢٠١٨-٢٠٢٢

بعد أن استمعت الجمعية العامة إلى العرض المقدم من نائب رئيس لجنة المخطط الاستراتيجي عن تقدم انجاز هذا المخطط والتوصيات التي تقدمت بها اللجنة، تقدم رئيس المجلس التنفيذي بالشكر الجزيل إلى ديوان المحاسبة بدولة الكويت، نائب رئيس اللجنة - والى رئيسها وبقية أعضاء اللجنة على جهودهم المخلصة في القيام بالمهام الموكلة إليهم. كما اقترح معالي الأستاذ / عادل عبد العزيز الصرعاوي، نائب رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت بأن يتم التوجه إلى المانحين من خلال مراسلات تتعلق بطلب لتقديم الدعم إلى المنظمة لإنجاز بعض الأنشطة التي تندرج في إطار المخطط المذكور. وقد أيده في ذلك معالي رئيس المجلس.

وعقب ذلك، اتخذت الجمعية العامة القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٩/٥٧ ج.ع.١٣**).

الموضوع التاسع: انتخاب أربعة أجهزة أعضاء في المجلس خلفا للأجهزة التي انتهت مدة عضويتها:

استعرضت الأمانة العامة مطالب الترشح التسعة الواردة إليها كتابيا من أجهزة الرقابة في كل من ليبيا ولبنان وسوريا ومصر وفلسطين والجزائر والمغرب والبحرين والكويت.

وإثر ذلك، تم إجراء الانتخابات السرية اعتمادا على الأسلوب الذي توخته الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة، والذي يتمثل في تشكيل لجنة فرز من رئيس الجمعية العامة والأمانة العامة للمنظمة. ويتم الاقتراع من قبل الأجهزة الأعضاء على أربعة مرشحين على أقصى تقدير.

وحرصا على شغل المقعد الشاغر في مستوى الأجهزة الأعضاء التي تنتهي عضويتها في سنة ٢٠٢٢ ومن ضمنها الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية الذي تم اختياره لاستضافة الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة وبالتالي تولي مهمة النائب الثاني لرئيس المجلس التنفيذي، فقد تمّ اختيار الجهاز الذي يحصل على المرتبة الخامسة حسب نتائج الاقتراع السري وذلك لاستكمال مدة عضوية الجهاز السعودي في المجلس.

وأسفرت عملية الاقتراع عن النتائج التي يتضمنها القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٩/٥٨ ج.ع.١٣**).

الموضوع العاشر: حول انتخاب رؤساء اللجان الرئيسية للمنظمة

لقد نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من النظام الأساسي الجديد على أن "يتم إحداث وتسمية رؤساء اللجان الرئيسية من قبل الجمعية العامة بناءً على توصية من المجلس التنفيذي، على أن لا يكون الجهاز العضو رئيساً لأكثر من لجنة رئيسية".

وحيث أنه لم تتوفر لدى الجمعية العامة البيانات اللاّزمة حول مدى رغبة بعض الأجهزة التي لم تحضر اجتماعات الجمعية العامة والتي تم انتخابها في عضوية اللجان الرئيسية للمنظمة، اتخذت الجمعية العامة القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٩/٥٩ ج.ع.١٣**).

الموضوع الثامن: تعيين لجنة الرقابة المالية:

عملا بأحكام المادة الواحد وثلاثين من النظام الأساسي للمنظمة، واستجابة للرغبة التي أبدتها أجهزة الرقابة في كل من دولة فلسطين واليمن وجمهورية جيبوتي وجمهورية الصومال في المشاركة في عضوية لجنة الرقابة المالية، شكلت الجمعية العامة لجنة الرقابة المالية وفق القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٩/٦٠ ج.ع.١٣**).

الموضوع التاسع: الندوة الفنية التي نظمت حول موضوع "مشاريع التطوير لدى الاجهزة العليا للرقابة العربية":

ناقشت الجمعية العامة الندوة الفنية التي نظمت خلال الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة حول موضوع "**مشاريع التطوير لدى الأجهزة العليا للرقابة العربية**" ضمن محوريه الأول "مشاريع التطوير في المجال المؤسسي والتنظيمي" والثاني "مشاريع التطوير في المجال المهني" وذلك في ضوء استعراض أوراق العمل التي أعدها المقرر العام وأجهزة الرقابة في كل من الأردن والجزائر والمغرب وعمان والكويت وقطر وفلسطين وليبيا ومبادرة تنمية الانتوساي حول محوري الموضوع المذكور والنقاشات التي دارت حولها، اعتمدت الجمعية العامة القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٩/٦١ ج.ع.١٣**).

الموضوع العاشر: رفع برقية شكر وتقدير إلى حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر:

قبل إنهاء أعمالها، تقدمت الجمعية العامة بالشكر الجزيل إلى صاحب السمو الشيخ / تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر على ما حظيت به الوفود المشاركة من طيب الوفادة وكرم الضيافة طيلة إقامتها في رحاب الأرض الطيّبة لدولة قطر، واتخذت الجمعية العامة القرار المرفق (**القرار رقم ٢٠١٩/٦٢ ج.ع.١٣**).

****

وفي نهاية أعمالها تقدم سعادة الشيخ / بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، رئيس ديوان المحاسبة بدولة قطر ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة بالشكر الجزيل إلى الوفود العربية والمراقبين العرب والأجانب على الحضور وعلى ما تميزت به أعمال الجمعية العامة من مهنية وروح تعاون، آملا أن يستمر ذلك خلال الفعاليات القادمة للمنظمة.

واختتمت الجمعية العامة أعمالها يوم 2019/11/14.

نجيب القطاري	بندر بن محمد بن سعود آل ثاني
الرئيس الأول لدائرة المحاسبات	رئيس ديوان المحاسبة
في الجمهورية التونسية	بدولة قطر
والأمين العامة للمنظمة	ورئيس المجلس التنفيذي للمنظمة

قرارات وتوصيات الجمعية العامة للمنظمة
في دورتها العادية الثالثة عشرة
المنعقدة بدولة قطر
١٥ - ١٧ ربيع الأول ١٤٤١هـ
الموافق ١٢- ٢٠١٩/١١/١٤

القرار رقم ٢٠١٩/٥٠ (ج.ع.١٣): تقرير المجلس التنفيذي عن متابعة نشاط المنظمة والإجراءات التي اتخذها لضمان تنفيذ برنامج العمل الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة:

بعد الاستماع إلى تقرير المجلس التنفيذي عن متابعة نشاط المنظمة والإجراءات التي اتخذها لضمان تنفيذ البرنامج الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة. اعتمدت الجمعية العامة هذا التقرير.

القرار رقم ٢٠١٩/٥١(ج.ع.١٣): تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن الوضع المالي للمنظمة:

اطلعت الجمعية العامة على التقرير الذي أعدّه رئيس المجلس التنفيذي بخصوص الوضع المالي للمنظمة عن السنوات ٢٠١٦/ ٢٠١٧ / ٢٠١٨. وبعد المداولة أقرّت الجمعية العامة هذا التقرير.

القرار رقم ٢٠١٩/٥٢ (ج.ع.١٣): إعلان رئيس الجمعية العامة ونائبه الأول:

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من النظام الأساسي للمنظمة، انتقلت رئاسة الجمعية العامة إلى ديوان المحاسبة بدولة قطر وتمت تسمية ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق نائبا أولا لرئيس المجلس التنفيذي.

القرار رقم ٢٠١٩/٥٣ (ج.ع.١٣): تحديد مكان الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للمنظمة وتسمية النائب الثاني

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من النظام الأساسي للمنظمة، وبعد النظر في الطلب المقدم من معالي الدكتور / حسام بن عبد المحسن العنقري، رئيس الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية لاستضافة الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة سنة ٢٠٢٢ بمنطقة مكّة المكرمة، رحبت الجمعية العامة بهذه الاستضافة وتمت تسمية الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية نائبا ثانيا لرئيس المجلس التنفيذي.

القرار رقم ٢٠١٩/٥٤ (ج.ع.١٣): إقرار برنامج عمل المنظمة في مجال التدريب والبحث العلمي للسنوات الثلاث ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢

اطلعت الجمعية العامة على مشروع برنامج عمل المنظمة للسنوات الثلاث ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢ وأقرته في صيغته المقدمة إليها من المجلس التنفيذي في اجتماعه الثامن والخمسين. وهو كالتالي:

أولا: اللقاءات العلمية والتدريبية:

عام ٢٠٢٠:

١. **لقاء علمي** حول موضوع " البيانات الضخمة (Big Data) وتأثيرها على التقارير"
٢. تقييم السياسات العمومية (GUID ٩٠٢٠)
٣. " مؤشرات ومعايير الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من منظور بيئي".
٤. " تطبيق معايير رقابة الالتزام في مجال الرقابة على المشتريات الحكومية".
٥. "الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة".

عام ٢٠٢١:

١. **لقاء علمي** حول تحليل وتقييم الحساب الختامي للدولة.
٢. الرقابة على الدين العام.
٣. رقابة الجودة على الأعمال الرقابية.
٤. المحاسبة الحكومية المبنية على أساس الاستحقاق على ضوء المعايير الدولية (IPSAS).
٥. تدقيق الجهات التي تحصل على دعم مالي من الدولة.

عام ٢٠٢٢:

١. لقاء علمي حول الرقابة على الصناعات الاستخراجية.

٢. الرقابة على الاستثمارات العامة.

٣. مهارات كشف مخاطر الغش والاحتيال من قبل الأجهزة العليا للرقابة.

٤. رقابة الأداء على قطاع الاتصالات.

٥. تدقيق إيرادات الجمارك.

ثانيا: مسابقة البحث العلمي:

١. تقنيات تحليل ورقابة البيانات الضخمة.

٢. دور الأجهزة العليا في الرقابة على التحوّل من موازنة الوسائل (البنود) إلى موازنة البرامج.

٣. دور الأجهزة العليا في الرقابة على الاستثمارات العامة.

وتفوّض الجمعية العامة المجلس التنفيذي تنظيم لقاءات وورش عمل إضافية كلّما كان ذلك ممكنا.

القرار رقم ٢٠١٩/٥٥ (ج.ع.١٣): إقرار البرنامج المالي للمنظمة للسنوات الثلاث ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢:

نظرت الجمعية العامة في مشروع البرنامج المالي للسنوات ٢٠٢٠- ٢٠٢٢ الذي أعدّه المجلس التنفيذي في اجتماعه الثامن والخمسين، وقرّرت اعتماده في حدود ٧٦٤,٦٢٤ دولار أمريكي. وفيما يلي البرنامج المالي للسنوات ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢:

I- تقـــدير النفقات

بالدولار الأمريكي

الأبـــواب والبنـــود	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	الإجمالي
❖ **الباب الأول**: النفقات الجارية				
-البند الأول: الرواتب والأجور والمكافآت	١١٣,٠٠٠	١١٥,٣٠٣	١١٥,٣٠٣	٣٤٣,٦٠٦
-البنـــد الثاني: المصروفات العامة	٢١,٠٠٠	٢١,٠٠٠	٢١,٠٠٠	٦٣,٠٠٠
-البنـــد الثالـــث : نفقـــات الســـفر	٤٨,٠٠٠	٤٨,٠٠٠	٥٥,٠٠٠	١٥١,٠٠٠
والاستقبال	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١,٥٠٠
-البنـــد الرابع: نفقات المجلة	٤٩,٨٠٠	٤٤,٨٠٠	٤٤,٨٠٠	١٣٩,٤٠٠
-البنـــد الخامس: نفقات التدريب	٢,٢٠٠	٢,٢٠٠	١٧,٢٠٠	٢١,٦٠٠
-البنـــد السادس: نفقات البحث العلمي				
إجمالي الباب الأول	**٢٣٤,٥٠٠**	**٢٣١,٨٠٣**	**٢٥٣,٨٠٣**	**٧٢٠,١٠٦**
❖ **الباب الثاني**: النفقات الرأسمالية	٢٣,٠٠٠	١٧,٧٠٠	٣,٨١٨	٤٤,٥١٨
❖ **الباب الثالث**: الفائض المقدر	لا شئ	لا شئ	لا شئ	**لا شئ**
المجمـــــــوع	**٢٥٧,٥٠٠**	**٢٤٩,٥٠٣**	**٢٥٧,٦٢١**	**٧٦٤,٦٢٤**

II- تقـــدير الإيرادات

بالدولار الأمريكي

الأبـــــواب	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	الإجمالي
البـاب الأول: مساهمات الأجهزة الأعضاء	١٦٢,٠٠٠	١٦٢,٠٠٠	١٦٢,٠٠٠	٤٨٦,٠٠٠
البـاب الثاني: الإعانات والتبرعات	–	–	–	–
البـاب الثالث: إيرادات أخرى متنوعة (فوائد بنكية...)	٣١,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	٣٦,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
المجمـــــــــــوع	١٩٣,٠٠٠	١٩٥,٠٠٠	١٩٨,٠٠٠	٥٨٦,٠٠٠

III- تغطية العجز

بالدولار الأمريكي

الأبـــــواب	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	الإجمالي
الفائض المتراكم من سنوات سابقة	٦٤,٥٠٠	٥٤,٥٠٣	٥٩,٦٢١	١٧٨,٦٢٤

وبخصوص تغطية نفقات الأنشطة المبرمجة في إطار المخطط الاستراتيجي والمقدرة بمبلغ ١٠٧,٠٠٠ دولار أمريكي، دعت الجمعية العامة رئاسة المجلس والأمانة العامة إلى السعي لإيجاد هبات من الأجهزة الأعضاء والحصول على دعم من المانحين. وتتمثّل الأنشطة المشار إليها فيما يلي:

البند في الموازنة	الأنشطة	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
البنـــــد الثالث: نفقـات الســـفر والاستقبال	- المشاركة في اجتماع الصناعات الاستخراجية	✓	✓	✓
	- المشاركة في ملتقى الأرابوساي –الأسوساي	✓		
	- المشاركة في اجتماع تنمية قدرات الإنتوساي	✓	✓	✓
	- تنفيذ ٠٢ مهمات مراجعة ضمان الجودة	✓	✓	
	- مهمة تقييم مهنية المنظمة			✓
	- تنفيذ ٠٣ مهمات مراجعة ضمان الجودة			✓
	- المشاركة في ملتقى الأرابوساي –الأوروساي		✓	
	- ندوة حول "الإدارة الإستراتيجية وتجارب تطبيق إطار قياس الأداء والإبلاغ"	✓		

البنـــــد الخامس: نفقات التدريب	- المشاركة في ورشة عمل بين الأرابوساي – الأسوساي في النيبال	✓		
	- تنظيم ورشة عمل بين الأرابوساي –الأسوساي	✓		
	- تنظيم ورشة عمل حول موضوع " تعزيز قدرة الأجهزة على بناء إستراتيجياتها الخاصة للتواصل مع أصحاب المصالح " (مؤجلة من سنة ٢٠١٩ إلى سنة ٢٠٢٠)	✓		
	- تنظيم لقاء علمي حول "الصناعات الإستخراجية"	✓		
البـــاب الـــثـــاني: الـــنـــفـــقـــات الرأسمالية	- اقتناء تطبيقه متابعة أداء الأجهزة.		✓	

كما أوصت الجمعية العامة لجان المنظمة بضرورة التنسيق مع الأمانة العامة للتأكد من وجود اعتمادات قبل تقديم أي برامج أو مقترحات لها انعكاسات مالية.

القرار رقم ٢٠١٩/٥٦ (ج.ع.١٣): اعتماد النظام الأساسي للمنظمة في صيغته الجديدة

بعد أن تمّ استعراض جدول التعديلات التي أدخلت على النظام الأساسي للمنظمة والتي وافق عليها المجلس التنفيذي والمدرجة بنسخة النظام الأساسي المقدّمة إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة، قرّرت الجمعية العامة اعتماد تلك التعديلات وإقرار النظام الأساسي في صيغته الجديدة (المرفق رقم ١). كما فوضت الجمعية العامة الأمانة العامة بتصحيح الأخطاء الإملائية التي يمكن أن تتضمنها هذه النسخة، وتعميم النسخة النهائية على الأجهزة الأعضاء.

ويجري العمل بهذا النظام الأساسي للمنظمة بداية من تاريخ صدوره في ١٢ نوفمبر ٢٠١٩ ويعمل به في القرارات التالية لهذا القرار.

القرار رقم ٢٠١٩/٥٧ (ج.ع.١٣): اعتماد التقرير حول تقدم تنفيذ المخطط الاستراتيجي ٢٠١٨-٢٠٢٢

بعد أن استمعت الجمعية العامة إلى العرض الذي قدّمه نائب رئيس لجنة المخطط الاستراتيجي حول تقدّم تنفيذ المخطط الاستراتيجي ٢٠١٨-٢٠٢٢، اعتمدت هذا التقرير وأوصت الأمانة العامة بتعميمه على جميع الأجهزة الأعضاء. (المرفق رقم ٢)

القرار رقم ٢٠١٩/٥٨ (ج.ع.١٣): انتخاب أربعة أجهزة أعضاء في المجلس التنفيذي خلفا للأجهزة التي انتهت مدة عضويتها

بعد أن استعرض معالي رئيس المجلس التنفيذي مطالب الترشيح لعضوية المجلس التنفيذي الواردة على الأمانة العامة، شكلت الجمعية العامة لجنة للفرز من رئاسة الجمعية العامة والأمانة العامة.

وعملاً بأحكام المادة السادسة عشرة من النظام الأساسي تمت عملية الاقتراع السري لاختيار أربعة أجهزة مترشحة من ضمن تسعة أجهزة وفق الأسلوب الذي سبق أن اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة. وأسفرت عملية الاقتراع عن اختيار كل من:

- ديوان المحاسبة بدولة الكويت.
- المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية.
- ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية.
- مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وحيث أنّ الجمعية العامة اختارت الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية لاستضافة الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة، وحرصا على سدّ الشغور في مستوى الأجهزة الأعضاء التي تنتهي عضويتها في سنة ٢٠٢٢فقد تمّ انتخاب ديوان المحاسبة الليبي باعتباره المتحصل على المرتبة الخامسة حسب نتائج الاقتراع السري لاستكمال مدة عضوية الجهاز السعودي في المجلس التنفيذي إلى غاية سنة ٢٠٢٢. وبذلك تصبح تشكيلة المجلس التنفيذي الجديد كما يلي:

⋆ ديوان المحاسبة بدولة قطر	رئيسا
⋆ ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق	نائبا أول
⋆ الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية	نائبا ثان
⋆ الأمين العام للمنظمة	

أعضاء تنتهي عضويتهم سنة ٢٠٢٢:

* جهاز الرقابة المالية للدولة بسلطنة عمان
* ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية
* محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية
* ديوان المحاسبة الليبي

أعضاء تنتهي عضويتهم سنة ٢٠٢٥:

* ديوان المحاسبة بدولة الكويت.
* المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية.
* ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية.
* مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

القرار رقم ٢٠١٩/٥٩ (ج.ع.١٣): حول انتخاب رؤساء اللجان الرئيسية للمنظمة

بناء على أحكام البند الأول من المادة ٢٦ من النظام الأساسي للمنظمة التي تنصّ على أن "يتم إحداث وتسمية رؤساء اللجان الرئيسية من قبل الجمعية العامة بناءً على توصية من المجلس التنفيذي، على أن لا يكون الجهاز العضو رئيساً لأكثر من لجنة رئيسية". فوّضت الجمعية العامة المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم لتسمية رؤساء هذه اللجان.

القرار رقم ٢٠١٩/٦٠ (ج.ع.١٣): تعيين لجنة الرقابة المالية

عملاً بأحكام المادة الواحدة والثلاثين من النظام الأساسي، قرّرت الجمعية العامة تعيين لجنة الرقابة المالية لمراقبة حسابات المنظمة عن السنوات ٢٠١٩-٢٠٢٠-٢٠٢١ من الأجهزة التالية:

عضوان أصليان:

* ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين
* الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية

عضوان احتياطان:

* محكمة الحسابات بجمهورية جيبوتي
* ديوان المراقبة العامة بجمهورية الصومال الفدرالية

القرار رقم ٢٠١٩/٦١ (ج.ع.١٣): الندوة الفنية التي نظمت خلال الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة حول موضوع "مشاريع التطوير لدى الأجهزة العليا للرقابة العربية":

بعد أن ناقشت الجمعية العامة موضوع الندوة الفنية التي **نظمت خلال الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة حول** "مشاريع التطوير لدى الأجهزة العليا للرقابة العربية" وعقب استعراض أوراق العمل التي أعدّها عدد من الأجهزة الأعضاء حول محوري الموضوع المذكور والنقاشات التي دارت حولها، خلصت الجمعية العامة إلى صياغة إعلان الدوحة بشأن توصيات الندوة. (المرفق رقم ٣)

القرار رقم ٢٠١٩/٦٢ (ج.ع.١٣): رفع برقية شكر وتقدير إلى حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر

قرّرت الجمعية العامة رفع برقية شكر وتقدير إلى حضرة صاحب السمو الشيخ / تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، على ما حظيت به الوفود المشاركة من طيب الوفادة وكرم الضيافة طيلة إقامتها في رحاب الأرض الطيّبة لدولة قطر.

* * * *